صحيفة القانون، وكان يرسل أخباراً ومعلومات لدرجها في الصحيفة.." (1).

ملكم طرح بصراحة موضوع: السلطنة المشروطة، وموضوع: مجلس الشورى الوطني، فيما كتب من مقالات بعد سنة 1300 هـ. ق. في سنة 1302 ألف كتيبا حول "القوانين الأساسية في البلاد والقوانين الإدارية للمملكة" يكتب ميرزا محمد علي خان فريد الملك كاتب السفارة الإيرانية في لندن في مذكراته اليومية (16 شعبان 1302): يبدأ هذا الكتيب بالعبارة التالية: "في البلدان المنظمة يوجد نوعان من القوانين. أحدهما قوانين أساسية للدولة، والأخرى قوانين إدارة الممكلة، ثم بعد ذلك يشرع ببيان السلطنة المشروطة والسلطنة المطلقة".

كان ملكم يعتقد أن المجلس الحكومي الإيراني الذي تأسس على عهد ميرزا حسين خان (قائد الجيش) لو أدى عمله بشكل واقعي لقدم خدمات جُلّى في تطوير حكومة القانون كان رأيه أن هذا المجلس يمكن أن يكون مركز نظم جديد في إيران.

وبشأن انفصال السلطة التشريعية عن التنفيذية في الحكومة البرلمانية يقول ملكم: أية حكومة تريد أن تعيش في كنف الأمن المالي والروحي لابد أن يكون لها مجلس قوانين حتّى لو أن جميع القوانين القديمة قد حفظت بشكل صحيح، فإنه يستوجب أيضاً أن تظهر كل يوم قوانين وقواعد جديدة بسبب تطور وسائل الحياة مثل القطارات والتلغراف وتأسيس الشركات ومواقع الحدود وتنظيم الأفواج وآلاف المسائل الأخرى وبفضل ا أصبح من الواضح الجلي في هذا العهد أن ترتيب مجلس للقوانين بمقتضى حكمة المدنية، وأيضا بحكم الشرع الإسلامي المقدس في إيران أيسر من أي مكان آخر، وأكثر ضرورة من أي تدبير

---

1 ـ آدميت، مصدر سابق: 148.